الاقتصاد الجزائري بين الريع والقيمة المضافة

د/ عبد الرحمان تومي

الإشكالية:

شهد الاقتصاد الجزائري منذ 1967 وإلى اليوم محاولتين من أجل التنمية.

تمتد الأولى من 67 إلى نهاية الثمانينيات، يغلب عليها الطابع الاشتراكي في مركزية القرار والتسيير، واحتكار التجارة الخارجية، وإعادة توزيع الثروة، وتنظيم الأسواق (المادية والمالية والنقدية).

أما الثانية فقد ظهرت مع بداية تسعينيات القرن الماضي.

ـ شهدت المحاولة الأولى تركيزا قويا في إنشاء صناعات مصنعة على مدار 21 سنة (67 ـ 88)، تخللتها مخططات ثلاثية ورباعية، حيث كان متوسط معدل الاستثمار لا يضاهيه معدل آخر في أفريقيا والعالم العربي، بل وحتى في بعض بلدان أوروبا وأمريكا اللاتينية، هذا مع تراجع مطرد في معدلات الاستثمار خاصة ما تعلق بالقطاع الفلاحي.

كل نفقات الاستثمار كانت تغطى عن طريق الميزانية والقروض الخارجية، غير أن المصدر الأساسي فيها هو قطاع المحروقات.

النتيجة: تعرفونها جميعا، فشل ذريع لسياسات التنمية، حيث لم تتمكن الجزائر من الإقلاع، بل وجدت نفسها غارقة في نسيج صناعي يتصف بتكنولوجيا تجاوزها الزمن، وديون خارجية هددت الناتج الداخلي الخام بالابتلاع، وقد عايشنا كلنا الإفرازات السياسية والاجتماعية، مما شكل أزمة حقيقية متعددة الأبعاد.

ـ أما المحاولة الثانية فقد خصص لها منذ 1999 إلى نهاية 2014 أزيد من 500 مليار $ أمريكي، لتجاوز مخلفات الأزمة من جهة، والانطلاق نحو التحليق بالاقتصاد من جهة ثانية، وفق قواعد السوق.

ـ في تقديرنا، المسافة بين قدرات الاقتصاد الجزائري، وافتكاك تأشيرة الركوب مع البلدان الصاعدة لا تزال كبيرة.

السؤال: ما هي الأسباب الحقيقية التي شكلت عائقا أمام الانتقال من الريع إلى القيمة المضافة؟

طبيعة النظام الاقتصادي السابق:

ـ اعتماده على مركزية القرار الاقتصادي.

ـ رفض المجتمع للنظام الاشتراكي، باعتباره يتناقض مع العقيدة والفطرة الإنسانية (تأميم الملكية).

ـ أطراف نافذة في مفاصل الحكم تابعة للفكر الرأسمالي (فرنسية المصالح)، عملت على إفشال النموذج التنموي.

ـ النقص الفادح في الكادر الجزائري، من حيث الخبرة، والتأهيل، جعل المخططات لم تحقق جل أهدافها.

ـ اعتماد الصناعات المصنعة قاطرة التنمية، دون مراعاة التوازن القطاعي، والاستثمار في المورد البشري.

ـ الإفراط في التركيز على البعد الاجتماعي، دون مراعاة أي مقياس للكلفة، والمردود (تدعيم الأسعار، البطالة المقنعة، قيمة الدينار السياسية).

ـ خنق القطاع الخاص وجعله على هامش النشاط الاقتصادي.

طبيعة النظام السياسي:

حزب واحد باسم الشرعية الثورية، ضيق على الحريات الفردية والجماعية، وميز بين الإطارات الجزائرية، يقدم المنخرط في الحزب على غيره في سلم الشغل وتحمل المسؤولية، مما ساعد على الهجرة نحو الخارج، كما وقف عائقا أمام الشريحة البرجوازية.

الجانب الاجتماعي:

الزيادة السكانية المطردة (أكثر من 3 ٪ في المتوسط)، ولد طلبا قويا على السكن والتعليم والصحة... الخ، دون أن يقابلها تطور في مخرجات الاقتصاد الوطني يلبي الاحتياجات الملحة.

انفجار اجتماعي سنة 88، وما تبعه من أحداث التسعينيات

هذا على المستوى المحلي، أما على الصعيد الخارجي يمكن تلخيص الأزمة في عاملين:

ـ انخفاض شديد لأسعار المحروقات سنة 86 (في حدود 10 $ / برميل) رافقه انخفاض شديد في قيمة الدولار.

ـ ارتفاع سقف الديون الخارجية، خاصة القصيرة منها والمتوسطة، مما ساهم في ارتفاع فاحش لخدمات الديون.

نتيجة: فشل نموذج التنمية الاشتراكي، بعد مسيرة لأكثر من 20 سنة من التمويل والإنفاق، كان المصدر الأساسي في ذلك، هو ريع المحروقات.

مرحلة الانكماش الاقتصادي:

تعتبر الفترة (89 ـ 99)، هي أصعب الفترات بعد الاستقلال، ذلك، كون الأزمة جاءت متعددة الأبعاد (سياسية، اقتصادية، اجتماعية)، وباختصار، فقد سجل النشاط الاقتصادي مؤشرات سلبية في كامل القطاعات تقريبا، ومع مجيء وصفة صندوق النقد الدولي (94 ـ 98)، التي ركزت على آليتين: السياسة المالية، والسياسة النقدية، وفق ما يعرف بأسلوب الصدمة، من أجل كبح جماح التضخم، وهيكلة الديون الخارجية، وإعادة توازن ميزان المدفوعات، ومعالجة عجز الموازنة، وتصحيح قيمة العملة... الخ.

كان بالمقابل ثمن تجسد في:

ـ تسريح آلاف العمال (الخوصصة).

ـ تخفيض قيمة العملة (خسائر الصرف لدى المتعاملين الاقتصاديين، والتهام مدخرات المواطنين، وتدني قيمة الدخل).

ـ التخفيض من التوظيف (شبه كلي).

ـ رفع الدعم للأسعار... الخ من الإجراءات.

صاحب هذه الفترة انخفاض حاد في أ سعار الطاقة، ابتداء من السداسي الثاني لسنة 98، مما حدا بالحكومة إلى إلغاء نصف المشاريع التي كانت مبرمجة في تلك السنة.

يمكن اعتبار هذه العشرية على أنها حلقة مفرغة في سلسلة التنمية، وبحساب الربح والخسارة، فقد سجلت رصيدا سالبا بامتياز، وأن الإصلاحات التي نفذت لم تكن في بيئة مستقرة، فهي أقرب إلى ردات الفعل منها إلى إصلاحات جوهرية.

الفترة (2000 ـ 2010) بداية لنظام اقتصادي جديد، أطلق عليه اسم: اقتصاد السوق.

متغيرات كلية مساعدة:

ـ العامل الطبيعي: تخلل أثناء هذه الفترة عودة المناخ إلى حالاته الفصلية، ساعد كثيرا في توفير المياه، وانتعاش الفلاحة.

ـ الارتفاع المعتبر لأسعار الطاقة، مكن الجزائر من تغطية كل حاجياتها التنموية، والاجتماعية.

ـ قانون المصالحة الوطنية، سمح بإعادة الأمن والاستقرار للبلد بشكل كبير.

ـ استقرار الجهاز الحكومي.

ـ حزمة من التشريعات في مختلف المجالات ساعدت على تكوين بيئة أعمال مناسبة إلى حد ما.

ـ سجلت الفترة برنامجين تنمويين بغلاف مالي يفوق 265 مليار$ استهدفا:

← إنعاش الاقتصاد، بمعنى إعادته إلى وضعه الطبيعي (توقيف التدهور).

← دعم النمو، بغرض امتصاص البطالة، وتهيئة المناخ الاقتصادي لشروط أفضل، تتيح الفرصة للقطاع الخاص باحتلال الريادة، ويكون بذلك قاطرة الاقتصاد الوطني.

نتيجة كل مؤشرات الاقتصاد الكلي خضراء:

ـ توازن ميزان المدفوعات (يغلب عليه طابع الرصيد الموجب).

ـ توازن الميزان التجاري، بالرغم من كونه مؤشرا غير قوي.

ـ استقرار العملة الوطنية.

ـ الحفاظ على مستوى مقبول لمعدل التضخم (في حدود 3.5 ٪).

ـ صندوق ضبط الإيرادات يحوز على معدل أمان من العملة (أكثر من 50 مليار$).

ـ احتياطي معتبر من العملة الصعبة تجاوز 160 مليار$، أي ما يعادل أكثر من 60 شهرا من الواردات مع توقف النشاط.

ـ تحول الجزائر من دولة مدينة إلى دولة دائنة (نهاية شبح الديون الخارجية).

ـ اتساع حجم الناتج الداخلي الخام إلى أكثر من 170 مليار$.

انخفاض في معدل البطالة من 30 ٪ سنة 99 إلى 10٪ مع نهاية 2010.

ـ نمو اقتصادي سنوي خارج المحروقات بمتوسط 6 ٪، وقد سجل 9.3 ٪ سنة 2009، وهو الأداء الأفضل منذ 10 سنوات.

خلاصة القول، إن هذا كله تحقق بسبب موارد الريع، السؤال: هل انتقلنا إلى مرحلة القيمة المضافة؟

مؤشرات للاستئناس: مليار$ أمريكي

البيان / السنة	2005	2006	2007	2008	2009
رصيد ميزان المدفوعات	21.18	28.95	30.45	34.45	0.47
الواردات:					
مواد غذائية	3.374	3.572	4.656	7.397	5.519
مواد نصف م	3.845	4.637	6.678	9.502	9.557
س استهلاكية	2.922	2.830	3.546	6.172	5.868
النسبة: ٪					
مواد غذائية	17.6	17.7	18.0	19.7	14.9
مواد نصف م	41.5	39.7	36.1	33.0	38.3
س استهلاكية	15.3	14.0	13.7	16.5	15.9

ـ السلع الوسيطة تشكل في المتوسط 37.72 ٪ من مجموع الواردات، ينتظر أن تنخفض هذه النسبة بمجرد الانتهاء من مشاريع البنى التحتية.

مؤشر القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية:

السنة / البيان	2009	2010 ❖	2011 ❖❖
الفلاحة	20.0	2.5	3.4
المحروقات	ـ 6.0	ـ 0.4	ـ 0.8
الصناعة	5.0	5.2	5.3
البناء والأشغال العمومية	8.7	8.0	7.4
الخدمات	8.8	7.2	6.4
الحقوق والرسوم	6.8	3.1	3.8
خدمات الإدارة العمومية	7.0	6.5	7.0
الناتج الداخلي الخام بالحجم	2.4	4.0	4.0
ن د خ خارج المحروقات	9.3	6.0	6.0
ن د خ خارج المحروقات والفلاحة	7.9	6.6	6.3

❖ قانون المالية التكميلي لسنة 2010. ❖❖ قانون المالية لسنة 2011.

نسبة مساهمة القطاعات في الناتج الداخلي الخام

السنة / البيان	05	06	07	08	09
إجمالي الناتج الداخلي الخام مليار د ج	7.564.6	8.512.2	9.408.3	11.042.8	10.135.6
المحروقات	٪ 44.3	45.6	43.5	45.3	31.5
القطاعات الأخرى	49.1	48.6	50.9	49.2	62.4
الحقوق والرسوم	٪ 6.6	5.8	5.6	5.5	6.1

نلاحظ من خلال الجدول السابق، أن قطاع المحروقات لا يزال هو سيد الموقف في دعمه للناتج الداخلي الخام، مقارنة بباقي القطاعات الأخرى.

أما التقهقر المسجل في سنة 2009 فهو يعود بالأساس إلى مشاكل فنية، كالتي لحقت بمركبات تكرير البترول بسكيكدة وغيرها. كذلك النقص المسجل على مستوى الكميات المباعة، نظرا لانخفاض مستوى الإنتاج.

نتيجة:

ـ من خلال الإحصائيات التي مرت بنا، تبين أن النمو خارج المحروقات حافظ على مستوى محترم، نتيجة الأموال التي ضخت بقوة خلال العشرية.

ـ لو تتمكن هذه القطاعات من الاستمرار 10 سنوات أخرى في نفس المعدل أو أكثر، يمكن أن نراهن على إقلاع حقيقي.

ـ استقرار الاقتصاد الكلي وتحسنه، يعتبر ضمانة حقيقية لإجراءات تصحيحات على المستوى الجزئي، وعلى هذا الأساس، إن ما ينقصنا في اعتقادي، هو إصلاحات عميقة وجريئة على مستوى الفرد، المؤسسة، القطاع.

الاقتصاد الجزائري لا يزال هشا:

بالرغم من النتائج المحققة في مسار الإصلاحات والتنمية، يبقى معدل الخطر مرتفعا نظرا للاعتبارات التالية:

ـ تبين الإحصائيات، أن أغلب النشاط الاقتصادي يمول من إيرادات مادة الطاقة التي تتحكم فيها متغيرات السوق العالمي (السعر، تقلبات عملتي التبادل ـ الدولار، الأورو).

ـ القطاع الخاص بشقيه، لا يساهم إلا بنسبة 34.69 ٪ من التمويل.

ـ تخصيص الموارد لتغطية الاحتياجات، يصطدم بعقبات:

← عقائدية (دور الزكاة من جهة، والربا من جهة أخرى).

← اجتماعية (ثقافة الاستهلاك، الزيادة السكانية، روح الاتكال).

← تقنية (تنظيمية، تسييرية، ضبطية).

هذه المفارقة ناجمة عن التردد الذي لا يزال يطبع السياسة المالية، وعليه، لا بد من الفصل الضروري بين الدائرة السياسية، والدائرة الاقتصادية، بمعنى:

← رسم حدود واضحة بين التمويل بواسطة الميزانية [1]، والتمويل بواسطة السوق (الاستثمار المباشر، سوق الرساميل).

← تحسين أداء القطاع المالي من أجل استغلال أمثل للموارد.

نتيجة:

الدولة لا تزال تسير بعقلية السبعينيات من القرن الماضي، حيث إن احتياجات تمويل المرافق العمومية، وتمويل الأسر، والمؤسسات، يغطى في جزئه الأكبر من قبل الميزانية، وهي سلبية خطيرة تبرز التبذير الفادح للموارد العمومية من قبل هذه الأطراف.

يستوجب التخلي فورا عن هذا النوع من البنية المالية، والانتقال إلى التمويل المشترك بين السوق والميزانية، والموارد العمومية، والموارد الخاصة (المترو، الطريق شرق غرب، تحلية مياه البحر، المسجد الكبير، تجهيز المؤسسات العمومية ـ صناعية، فلاحية، صيدية... الخ).

ـ ترقية الصادرات خارج المحروقات، تحتاج إلى جهد أكبر.

ـ السوق المحلي يحتاج إلى آليات أخرى، تمنع الاحتكار، وتقلص من السوق الموازي، وتحارب السلع المغشوشة.

ـ المنظومة الضريبية لا تزال تشكل ضغطا على العامل والمتعامل.

ـ المنظومة الجمركية، تحتاج إلى ترقية وتكوين في التشريع والكادر البشري.

ـ شفافية المعلومة: كحكومة، متعاملين، ملاحظين أو متتبعين في حاجة إلى مصدر معلومات موحد يتصف بالمصداقية.

ـ استغرب من إلحاق وزارة الصناعات الصغيرة والمتوسطة بوزارة أخرى، في الوقت الذي كنا ننتظر دعم هذا القطاع بإستراتجية بعيدة المدى.

[1] التمويل الحالي يتم بين الميزانية، وصندوق الاستثمار.

ـ نقص فادح في التكوين بالنسبة للعمالة، خاصة في بعض القطاعات، وتخلف واضح في تأهيل المؤسسات (عامة وخاصة)، الواجب يقتضي برنامجا إلزاميا لكل القطاع الصناعي، مع إعطاء مهلة للانخراط في سوق البورصة، قصد تشكيل سوق مالي حقيقي يساعد في عمليات التمويل (تمويل من السوق) إلى جانب الميزانية.

ـ تعميق الإصلاح في العدالة لضمان تقاضي سريع وناجع لكل أطراف العمليات الاقتصادية.

ـ تفعيل دور الثلاثية الاقتصادي والاجتماعي بشكل يرقى إلى مستوى المصداقية.

ـ ربط مخرجات المعاهد والمدارس والجامعات باحتياجات السوق، وبالنسيج الاقتصادي.

خلاصة:

ـ الاقتصاد الجزائري كتب له أن يمر بمرحلتين انتقاليتين: حيث أخذ أطول طريق للرأسمالية

← رأسمالية ← (مرحلة انتقالية) ← اشتراكية ← (مرحلة انتقالية)← رأسمالية (بداية الطريق).

ـ 40 سنة كاملة من استخراج الطاقة، وتمويل الاقتصاد ـ لم نتمكن بعد من الانطلاق. خمسون سنة من الاستقلال. إذا كنا قد فقدنا هذه المدة، علينا ألا نفقد الفترة التي أمامنا، علينا أن نستثمر في الإنسان الجزائري، وأن يكون عنوانا لكل تنمية.